مقالة

أهمية العلم

من الناحية الدينية والاجتماعية

في هذا المقال، نسلط الضوء على أهمية طلب العلم،
من الناحية الدينية والاجتماعية، ونشير الى حال المسلمين ونتائج الجهل في أمتنا.

العلم فريضة

قال الله عزَّوجلَّ في كتابه الكريم: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

في هذا البحث نتحدّث عن فريضة من الفرائض الإسلاميّة لا تقلّ شأناً عن بقيّة الفرائض، ألا وهي «فريضة العلم»، وأمّا تعبيرنا عن العلم بالفريضة فناشىء من وصف الأحاديث الشريفة لطلب العلم بأنّه فريضة، فقد ورد عن النبي ﷺ أنّه قال: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلمٍ». وفي كتاب بحار الأنوار إضافةُ كلمة «ومسلمة». وهذا الحديث ممّا اتّفق عليه الفريقان، السنّة والشيعة.

معنى الفريضة

والفريضة تعني الواجب وبهذا يكون المراد من الحديث الشريف أنّ طلب العلم واحد من الفرائض والواجبات الإسلاميّة، وعليه يكون للإسلام فضلُ السبق في مضمار حثّ الناس على طلب العلم، فبعد أن كان التعلُّم حقّاً وامتيازاً تتمتّع به فئات خاصّة وطبقات معيّنة في مجتمعٍ ما قبل الإسلام، جاء الإسلام ليعتبر طلب العلم واجباً وفريضةً على كلّ فردٍ من أفراد المجتمع الإسلامي، دون أي فرقٍ بين المرأة والرجل، أو بين طبقةٍ أو جماعةٍ وأخرى؛ إذاً تحصيل العلم والمعرفة فرض واجب على جميع المسلمين، كالصلاة والصوم والحجّ وغيرها من الفرائض الإسلاميّة.

المسلمون والعلم

ينقسم المجتمع الإسلاميّ، من حيث نظرته إلى العلاقة بين الدّين والعلم، إلى فئتين:

الفئة الأولى: وهي تسعى لإظهار أنّ الدين والعلم متخالفان ولا يمكن أن يلتقيا أبداً، وهذه الفئة تنقسم بدورها إلى طائفتين: وهي طائفة الجهلاء المتظاهرين بالتديّن، وهؤلاء يعيشون ويرتزقون بسبب الجهل المتفشّي في الناس، ومن هنا كان العلم عدوّهم اللدود، فراحوا يشوّهون صورته أمام الناس، لكي يبتعدوا عنه، كانت دعواهم أنّ العلم يتنافى مع الدِّين. وهي طائفة المثقّفين المتعلِّمين، الّذين ضربوا بالمبادئ الإنسانيّة والأخلاقيّة عرض الحائط، فلكي يبرّروا أعمالهم المنكرة، قالوا لا يمكن أن يأتَلِفَ الدينُ والعلم، فإمّا أن تكون متديّناً، وإمّا أن تكون متعلِّماً ومثقَّفاً.

الفئة الثانية: وهي الّتي لم يخالجها قطُّ إحساس بأيّ تناقضٍ أو تنافٍ بين الدّين والعلم، فسَعَت إلى إزالة الظلام والغبار الّذي أثارته الفئة الأولى بطوائفها حول العلم والدّين المقدّسين، وكان لها حظّ من كلّ من العلم والدّين، كشاهدٍ على إمكانيّة الجمع بينهما في الواقع.

الإسلام يوصي بالعلم

فالإسلام قد أولى مسألة تحصيل العلم أهمّيّةً قصوى، حتّى أنّه اعتبره فرضاً واجباً على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ، وقد تعرّضت جملة من الآيات القرآنيّة والأحاديث الشريفة لبيان فضل العلم والعلماء وما لهم من الأجر الكبير عند الله عزَّ وجلَّ، وكلّ ذلك ترغيباً في العلم ودعوةً إلى تحصيله، ونحن هنا سنكتفي بذكر شيء يسير من أحاديث النبيّصلى الله عليه وآله وسلم في الحثّ على طلب العلم:

الأوّل: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلمٍ ومسلمة» وفي هذا الحديث تأكيد على أنّ طلب العلم أمر لا يتمايز فيه أحد عن أحدٍ، فهو واجب على الرجل والمرأة، الصغير والكبير، الشابّ والشيخ، الحاكم والمحكوم، ولا يختصّ بطبقةٍ أو جنسٍ.

الثاني: «اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد» وفيه إشارة إلى أنّ طلب العلم لا يختصّ بزمانٍ دون زمانٍ، فهو فريضة على كلّ مسلمٍ في كلّ زمان.

الثالث: «اطلبوا العلم ولو في الصين» فليس لطلب العلم مكان معيّن، وكلّ مكانٍ مهما كان بعيداً يوجد فيه علم نافع ومفيد هو من الأمكنة الّتي يجب على المسلم أن يسعى للوصول إليها، لتحصيل ذلك العلم والإفادة منه، وهذا ما يجعل طلب العلم فريضةً متميّزةً عن كثيرٍ من الفرائض الإسلاميّة الّتي حُدِّد لها وقت معيّن، كالصلاة والصوم مثلاً، أو مكان معيّن، كالحجّ.

الرابع: «الحكمة ضالّة المؤمن يأخذها أينما يجده» والحكمة هي الموضوع المحكَم المتقَن المنطقيّ السليم، وهي كلّ قانونٍ أو قاعدةٍ تتّفق مع الحقيقة، وليست صنيعة الوهم والتخيّلات، فالمؤمن يبحث عن الحقيقة في كلّ اتجاه، ولا يتحفّظ أن يطلبها ولو كانت عند كافرٍ أو مشركٍ، وقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَخُذِ الْحِكْمَةَ وَلَوْ مِنْ أَهْلِ النِّفَاقِ». فالشرط الوحيد إسلاميّاً في أخذ العلم هو أن يكون ذلك العلم صحيحاً، ويتّفق مع الحقيقة والواقع.

العلم النافع، شرط واحد للعلم

ينبغي لمنْ ليسوا من أهل الاختصاص أن لا يستمعوا إلى كلّ من ألقى بدَلْوه من الناس، بل لا بدّ لهم من الاستيضاح حول طبيعة الشخص الّذي يتلقَّوْن منه العلم، لئلاّ ينحرف بهم عن الخطّ المستقيم من حيث لا يشعرون، أمّا إذا كان لديهم من الخبرة ما يجعلهم يميّزون بين المفيد والمضرّ، والصحيح والفاسد من العلوم، فلا ينبغي لهم التوقّف في أخذ الصحيح والمفيد منها، ولو كان المعلِّم كافراً أو مشركاً أو منافقاً، وهذا أيضاً يميّز طلب العلم عن بعض الفرائض الإسلاميّة الأُخرى الّتي قُيِّدت بشروطٍ، كصلاة الجمعة الّتي يجب فيها الاقتداء بإمامٍ واحدٍ مسلمٍ مؤمنٍ عادلٍ، أمّا طلب العلم فلم يُقيَّد سوى بأن يكون العلم صحيحاً مفيداً، ويتّفق مع الحقيقة والواقع، وإلاّ انتفى الغرض من تحصيله.

حال المجتمع الإسلامي

ونحن لا نريد تفصيل الكلام في مدى عناية الإسلام واهتمامه بالعلم والترغيب فيه، وذلك لأنّه قد قيل وكُتِب الكثير حول ذلك، ومَنْ ينظر إلى مجتمعاتنا الغارقة في الجهل والأُمّيّة والتخلُّف لن يصدّق ما سوف نقوله له من عناية الإسلام الكبرى في طلب العلم، إذ كيف يكون الإسلام كذلك والمسلمون غارقون في الجهل؟!

ولهذا نرى أنّه لا بدّ من الالتفات إلى عيوب المجتمع الإسلامي، والتفكير في أسباب التأخّر العلميّ في هذا المجتمع، فلعلّنا نتمكّن أن نتخلّص من ذلك كلّه، لننطلق بعدها في طريق العلم الواسع الّذي سيقودنا إلى الرقيّ والحضارة الحقيقيّيْن ما دام مقترناً بالإيمان والالتزام.

وتجدر الإشارة إلى تلك الحادثة الّتي حصلت مع العلاّمة السيّد عبد الحسين شرف الدين!، فإنّه أخذ في تأليف الكتب حول أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم رَدْحاً من الزمن، ولكنّه التفت بعد فترةٍ إلى أنّ الشيعة في لبنان كانوا مستضعفين، وليس فيهم العالم ولا المهندس ولا الطبيب إلاّ بأعدادٍ ضئيلةٍ جدّاً، فرأى أنّ كتبه لن يكون لها أيّ فائدةٍ ما دام الوضع على حاله، فانصرف بكلّ طاقته إلى النشاطات العمليّة الّتي من شأنها أن تنهض بهؤلاء، وعمد إلى تأسيس المدارس ومعاهد التعليم والجمعيّات الخيريّة، فتغيّر الوضع، وتبدّل الحال، وصار للشيعة علماء ومهندسون ومثقّفون، وهكذا وجدت الدعوة والحركة الإسلاميّة مناخاً ملائماً لها في لبنان.

انعكاسات التخلّي عن مكافحة الجهل

في كلّ البلدان الّتي تعاني من الجهل والفقر والتخلُّف نجد حضوراً قويّاً لمجموعاتٍ أجنبيّة، قد قطعت آلاف الأميال للوصول إلى تلك البقاع المحرومة من الأرض، وتحمّلت العناء والمرارة، وكلّ ذلك في سبيل نشر العلم والاهتمام بالجوانب الصحّيّة والإنمائيّة في تلك البلاد.

نحن لا نريد الخوض في بيان أهداف هؤلاء من حركتهم، ولكنّنا نقول: هؤلاء يصلون إلى أماكن ومناطق لم تطأها قدمُ داعيةٍ ومبلّغٍ ومرشِدٍ من قبلُ، الأمر الّذي يعني أنّ هؤلاء المتسرّين بغطاء المساعدة الإنسانيّة، والهادفين إلى نشر أفكارهم وعقائدهم، سوف يتمكّنون من ملء قلوب وعقول المساكين والفقراء والبُسَطاء من الناس هناك بما يريدون، وهذا أمر طبيعيّ، فالإنسان رهين الإحسان، ومَنْ سيُنقذ إنساناً من الجهل والفقر والتعاسة سيمتلك قلبه وعقله وروحه وفكره حتماً، فبماذا سنعتذر إلى الله ورسوله إذا ما ارتدّ هؤلاء الفقراء عن الإسلام، محتجّين بأنّهم كانوا -ولأربعة عشر قرناً- مسلمين فلم يعرفوا سوى الجهل والفقر والتخلُّف حتّى جاء أتباع الديانات الأُخرى فأنقذوهم وعلَّموهم وأخذوا بأيديهم في طريق الحضارة والتقدُّم؟ وبماذا سنجيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو سألنا هل عملتم بما قلته لكم من أحاديث في طلب العلم؟

إنّ العلم وحده لا يضمن السعادة للناس، بل لا بدّ أن يقترن بالإيمان والالتزام، وحينها يكون علماً نافعاً، كما أنّ الصورة الّتي رسموها يمكن قراءتها بشكلٍ آخر، فكما أنّ اللصّ المتعلّم يختار ما يسرق بدقّة وعناية كذلك صاحب البيت المتعلّم يعرف كيف يحمي بيته من اللصوص، وكما أنّ العلم نور بيد اللصّ يبصّره طريقه كذلك هو نور بيد صاحب البيت يعرف به مكان اللصّ ويفضحه. فالعلم نور، إذا وجد مَنْ يستخدمه في الشرّ فلن يعدم من يستخدمه في الخير. أمّا الجهل فهو وبال محض، يستغلّه الشرّير لممارسة شروره، ويقف حائلاً بين المرء ومجابهة ما يُحاك له من المكائد والمؤامرات.

فإذا أردنا أن يكون لنا دين صحيح، وخلاص من الفقر، ومجتمع راقٍ ولائق، علينا أن ننهض في حركةٍ علميّةٍ واحدةٍ تُخرجنا ممّا أصابنا من الجهل والتخلُّف، وإلاّ سنكون قد ساهمنا مريدين أو غير مريدين في تدمير الإسلام والمجتمع الإسلاميّ، وفي منح الآخرين السيطرة والسلطة على الواقع الإسلاميّ كلّه

أقلّ الجهد

وهُنا لا يقولَنَّ أحد إنّ علينا والحال هذه أن نتصدّى لهؤلاء ونمنعهم من الوصول إلى تلك البلاد وتعليم الناس والاهتمام بقضاياهم الصحّيّة والإنمائيّة، فإنّ هذا كلام مرفوض من قِبَل العالَم، ومن قبل الشعوب الإسلاميّة الّتي تعاني من الفقر والجهل.

يمكننا أن نقول إنّ علينا أن نستنفر كلّ طاقاتنا، ونبذل جهدنا لنشر العلم في تلك البقاع وإخراج الناس هناك ممّا هم فيه من الفقر والجهل والشقاء، وحينها لن تجد تلك الجماعات مكاناً لها في عقولٍ صارت قادرةً على التمييز بين صديقها وعدوّها.

القرآن يحثّ على التسابق في فعل الخير

وقد أكّد القرآن الكريم على وجوب التسابق نحو فعل الخير، حيث وضع المسلمين في حركة منافسةٍ مع الأُمَم الأُخرى في استخدام ما آتاهم الله عزَّ وجلَّ لتحقيق الخير والسعادة للناس، فقال: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ﴾.

النتيجة

إذن علينا أن نبدأ، وكفانا خمولاً وانزواءً، وطريق الألف خطوة تبدأ بخطوة، وحين يؤمن الناس حقّاً بأنّ العلم والتعليم فريضة إلهيّة، كالصلاة والصوم ونحوهما، ويمارسون ذلك كفريضةٍ سنشهد المعجزات في حركة النهضة العلميّة.

خلاصة

حثّ الإسلام على طلب العلم، إلاّ أنّ بعضاً زعموا أنّ العلم يتنافى مع الدِّين ليُبعِدوا الناس عنه، ولكنّهم افتُضِحوا عندما استطاع آخرون أن يجمعوا عملياً بين الدِّين والعلم. ولكنّ المتأمِّل في حال المسلمين اليوم يدرك أنّ المسلمين قد تخلَّوْا عن الالتزام بأوامر الإسلام بطلب العلم ونشره، فوصلوا إلى ما هم عليه من الجهل.

المصدر: www.almaaref.org.lb

صدر أخيراً عن دار المحجة البيضاء في بيروت كتاب "تطور المرجعية الشيعية من الغيبة إلى ولاية الفقيه" للباحث اللبناني الدكتور هيثم أحمد مزاحم.

شكّلت غيبة الإمام الثاني عشر عند الشيعة الإثني عشرية، من دون تحديد موعد لظهوره كمهدي للأمة فراغاً عملياً في منصب المرجعية الدينية والقيادة السياسية. وبدأ علماء المذهب بالبحث عن آليات لسد هذا الفراغ للإجابة على المسائل الفقهية والدينية المستجدة من جهة، وترشيد سلوك الشيعة السياسي والاجتماعي تجاه السلطة السياسية القائمة من جهة اخرى.

وتطورت رؤية الفقهاء لمسؤولياتهم تدريجاً من قبولهم بأخذ الخُمس من الناس وتوزيعه على المستحقين الى اقامة الحدود وصلاة الجمعة. لكن نظرية النيابة العامة لم تتطور الى نظرية سياسية تشمل جميع شؤون الحياة المعطلة في عصر الغيبة. ويعتبر الشيخ علي الكركي (ت ٩٤٠ هـ) أول فقيه شيعي تنمّ كتاباته حقاً عن مؤشرات على نظرية الدولة، حيث يستند في إثبات ولاية الفقيه وحدودها الى مقبولة عمر بن حنظلة، وهي الرواية المعروفة التي اعتمد عليها الفقهاء الذين سبقوا الكركي في اثبات جواز تصدي الفقيه للقضاء.

وحتى بعد قيام الدولة الصفوية الشيعية في إيران في القرن العاشر الهجري وتأييد الشيخ الكركي لها وإعطائها اجازة شرعية بالحكم من خلال نيابته العامة عن الإمام المهدي، فقد كان هناك تيار قوي بين علماء الاثني عشرية يعارض قيام الدولة الصفوية كما يرفض نظرية النيابة العامة ويتمسك بنظرية الانتظار، معتبراً التجربة الصفوية - الكركية انقلاباً على أسس النظرية الإمامية من حيث اشتراط العصمة والنص في الإمام، واغتصاباً لدور الإمام المهدي. لكن قيام الدولة الصفوية، وما رافقه من نهوض اجتماعي وسياسي للشيعة في ايران، قد وفّر الظروف المناسبة لبحث مسألة الحكم والدولة في الفقه الاثني عشري.

وهكذا لعبت المرجعية الدينية لدى الشيعة دوراً دينياً واجتماعياً وسياسياً متميّزاً منذ بداية الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر المهدي بن الحسن العسكري، فقد أمّنت العلاقة المباشرة بين الفقيه مرجع التقليد وبين أتباعه ومقلّديه إستقلالية للمرجعية عن المؤسسة السياسية الحاكمة سياسياً ومالياً، نتيجة اعتماد مراجع التقليد على أموال الخُمس والزكاة، والتي يدفعها لهم مقلّدوهم ليصرفوها في مواردها الشرعية، ومنها سهم الإمام الغائب الذي يُصرف منه على معيشة الفقهاء وعوائلهم وطلاب العلوم الدينية، فضلاً عن رعاية

تعريف بكتاب

تطور المرجعية الشيعية من الغيبة إلى ولاية الفقيه

للباحث: هيثم مزاحم

الانتباه: الأبحاث و المقالات المنشورة لا تعبر عن رأي «الآفاق» بالضرورة ، بل تعبر عن رأي أصحابها

اليتامى والمحتاجين وأبناء السبيل.

وترتب على اعتقاد الاثني عشرية بفكرة التقية والانتظار أن يرفض معظم فقهائهم التصدي للإمامة والقيام بتشكيل الدولة في عصر الغيبة، وذلك لأن الإمامة تشترط إماماً معصوماً ومنصوصاً عليه، بحسب اعتقادهم. ومع تطور علم أصول الفقه ونشوء مفهوم الاجتهاد والتقليد، نشأت نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام الغائب في ادارة الأمور الحسبية، التي تتضمن إدارة أموال الأوقاف والخُمس والزكاة وأموال السفهاء ومن لا ولي له وتكفّل اليتامى والمحتاجين، وهي من الأمور التي لا ينبغي تركها لضرورة حفظ النظام العام.

أما أول فقيه بحث بالتفصيل في مسألة ولاية الفقيه وجعل منها مسألة فقهية مستقلة، وأقام عليها الدليل العقلي والأدلة النقلية فهو الشيخ أحمد النراقي (ت ١٢٤٨ هـ)، فقيه العصر القاجاري، في كتابه "عوائد الأيام" حيث يشير الى مسألة ولاية الفقيه للمرة الأولى بصورة يمكن اعتبارها جزءاً من الفكر السياسي. فقد رأى النراقي أن للفقيه ما للإمام المعصوم من الوظائف والأعمال في مجال الحكم والإدارة والسياسة، وهو تحوّل مهم في المذهب؛ إذ منح الفقيه دور القيادة السياسية بعدما كان دوره مقتصراً على المرجعية الفقهية والدينية اي السلطة الشرعية من دون السلطة السياسية الزمنية.

لكن اتجاه ولاية الفقيه لم يستطع أن يصبح اتجاهاً عاماً وعملياً عند الاثني عشرية بل بقي اتجاهاً محدوداً ونظرياً، فيما ظهرت نظريات سياسية أخرى في موازاته هي نظرية "السلطنة المشروعة" التي تفصل بين الدين والدولة حيث تمنح الفقيه السلطات الشرعية الدينية من قبيل الأمور الحسبية من ادارة الأموال الشرعية والقضاء والفتيا في مقابل الاعتراف للسلطان المسلم ذي الشوكة بالسلطة السياسية أو الزمنية. كما ظهرت في أوائل القرن العشرين ميلادي نظرية "الحكومة المشروطة" مع الشيخ محمد النائيني (ت ١٣٥٥هـ), التي واكبت ثورة الدستور في إيران عام ١٩٠٥ ضد الشاه، وهي نظرية تدعو الى تحديد سلطات السلطان السياسي المستبد وتقييدها بالدستور أو "المشروطة" ومشاركة بعض الفقهاء في مجلس الشورى (البرلمان) الذي يقوم بسنّ القوانين والتشريعات لضمان عدم مخالفتها للشريعة الاسلامية ولمنع استبداد الحاكم المسلم.

وقد مارست المرجعية الدينية أدوراً مهمة في تاريخ الأمة الإسلامية عبر فتاواها التي أصدرتها في أوقات حساسة في التاريخ الحديث، فكان لها تأثيرها الكبير في مجريات الأحداث، كما حدث مثلاً في فتوى الجهاد ضدّ الاستعمار البريطاني التي صدرت عن مراجع التقليد في العراق عام ١٩١٩م، والتي نصّت على قتال الإنكليز وحرمة التعامل معهم، وكذلك فتوى آية الله السيد حسن الشيرازي من سامراء التي حرّم فيها التنباك في إيران عام ١٨٩١م، وذلك احتجاجاً على اتّفاقية احتكار التبغ الموقّعة بين الشاه ناصر الدين وبريطانيا، مما اضطر الشاه إلى إلغاء هذه الاتفاقية.

بيد أن التحول الأبرز في الفقه السياسي الاثني عشري جاء مع الإمام روح الله الخميني (ت ١٩٨٩م)، عندما أعاد إحياء نظرية ولاية الفقيه العامة وجعلها ولاية مطلقة واستطاع أن يأخذ بها الى حيّز التطبيق العملي عبر إقامة "الجمهورية الإسلامية" في إيران عام ١٩٧٩ بعد انتصار الثورة على الشاه محمد رضا بهلوي. وذهب الخميني الى أن صلاحيات الفقيه هي صلاحيات الإمام المعصوم نفسها فقال: "للفقيه العادل جميع ما للرسول والأئمة عليهم السلام، مما يرجع الى الحكومة والسياسة".

وعلى الرغم من القاعدة الجماهيرية الواسعة والموقع السياسي والديني، التي تتمتع بهما المرجعية الشيعية، إلاّ أنها بقيت على شكلها التقليدي القائم على الدور المركزي للمرجع الفرد واستمرت في الغالب في تبنّي الأطر التنظيمية التقليدية نفسها في مسائل تحصيل الأموال الشرعية وصرفها، وفي إدارة الحوزة العلمية ومناهجها العلمية، إلى استمرار تعدد مراجع التقليد وبروز انقسامات وخلافات حول المرجع الأعلم وكيفية تعيينه أو اختياره وتقليده من قبل المكلّفين. كل ذلك جعل بعض العلماء والفقهاء يطرحون أفكاراً ونظريات عدة لتطوير المرجعية الدينية وجعلها مؤسسة قائمة بذاتها ومكوّنة من أجهزة ومستشارين وخبراء متخصصين، وذلك على غرار وزارات الأوقاف في الحكومات الإسلامية التي تتبع المذاهب السنّية، ومؤسسة الفاتيكان لدى المسيحيين الكاثوليك.

المصدر: الميادين